مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

**اسم المقال:** أثر أحداث 11 أيلول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2001
**اسم الكاتب:** أ.م.د. كمال عبدالله حسن، فراس كريم عباس
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6284
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 11:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 2- December 2023 المجلد ١٣- العدد ٢ – كانون الاول ٢٠٢٣

# The effects of September 11 on American policy towards Iraq after 2001

[1] Assist. Prof. Dr. Kamal Abdullah Hassan [2] Firas karim abbas
[1]Sulaymaniyah University / College of Political Sciences
1: Email: Firas.aufq@gmail.com
2: Email:

**Abstract:**

The attacks of September, were a watershed in changing America's plans towards the Middle East, and they brought about a profound change in American strategic thinking and a radical shift in its international priorities. The thrust of this principle is the use of American power and power to protect its security, perpetuate its interests, maintain its hegemony and spread its principles, especially since it has a number of goals that it worked to achieve through these attacks, and through which it was able to redeploy the American military forces In the region in a manner that provides it with the ability and flexibility to reach the farthest point of strategic importance in the region, and it was not satisfied with that, but rather strengthened the region with military bases surrounding it from all sides and directions, especially as it considered the Middle East region the main focus of terrorism, and for this reason it put the slogan of fighting terrorism in Introduction to the goals that it sought to achieve by various means and tools, and in this context it declared war on Iraq under the pretext of supporting terrorism and seeking to obtain weapons of mass destruction and supporting terrorism

DOI 10.37651/aujlps.2023.140727.1016
Submitted: 29/9/2023
Accepted: 10/10/2023
Published: 05/12/2023
**Keywords**:
September
Foreign
Ministry
Iraq.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

# أثر أحداث ١١ ايلول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠١

[١] أ.م.د. كمال عبدالله حسن [٢] فراس كريم عباس
[١] جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية
[٢] جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

**الملخص:**

تعد هجمات ١١ من ايلول ٢٠٠١ ، نقطة فاصلة في تغيير خطط امريكا نحو منطقة الشرق الاوسط ، وقد أحدثت تغييراً عميقا في الفكر الاستراتيجي الامريكي وتحولا جذريا في أولوياتها الدولية ، بحيث بدأ العقل الامريكي ومفكروه بوضع استراتيجيات لمواجهة الارهاب الدولي كمتغير وفاعل جديد في العلاقات الدولية وصياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين بما يتلائم مع مكانتها وتطلعاتها الدولية، وفحوى هذا المبدأ هو أستخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية أمنها وادامة مصالحها والحفاظ على هيمنتها ونشر مبادئها ولاسيما وأنها تمتلك جملة من الاهداف عملت على تحقيقها عبر هذه الهجمات، وقد استطاعت من خلالها اعادة انتشار القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة بالصورة التي تؤمن لها القدرة والمرونة على الوصول إلى أبعد نقطة ذات اهمية استراتيجية في المنطقة، ولم تكتف بذلك بل قامت بتعزيز المنطقة بقواعد عسكرية تحيط بها من كافة الجوانب والاتجاهات، ولاسيما أنها عدت منطقة الشرق الاوسط البؤرة الاساسية للإرهاب ولهذا وضعت شعار محاربة الارهاب في مقدمة الاهداف التي سعت إلى تحقيقها وبمختلف الوسائل والادوات، وفي هذا الاطار اعلنت الحرب على العراق بذريعة دعم الارهاب والسعي للحصول على اسلحة الدمار الشامل ودعم الارهاب.

**الكلمات المفتاحية:**

**السياسة الخارجية ، الامن ، الاحتلال ، الارهاب ، الضربة الوقائية.**

## المقدمة

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ تحولا مفصليا في تاريخ العلاقات الدولية ، وشهد العالم منذ ذلك التاريخ العديد من الاحداث الأمنية التي تركت آثارا بارزا على الصعيد الدولي ، وانتجت تلك الاحداث تغييراً استراتيجياً في السياسة الخارجية الأمريكية من مفهومها الدفاعي إلى المفهوم الهجوم الوقائي، وذلك في اطار الاستراتيجية الأمنية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم ، وخاصةً منطقة الشرق الاوسط ، وأعلنت قيادتها للحملة العالمية لمكافحة الارهاب، وفي اطار هذه الحملة شنت امريكا حرباً استباقياً على العراق عام ٢٠٠٣ ، بعد إتهامه بامتلاك اسلحة الدمار الشامل ودعم الارهاب ، الذي بات مصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين حسب الرؤية الامريكية .

**أولاً: أهمية البحث**

تبرز أهمية البحث في تحديد أثر أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق، ومن ثم توظيف تلك المتغيرات الأمنية للتوجه نحو منطقة الشرق الاوسط، واعلان الحرب على الارهاب واستخدام الضربة الوقائية ضد العراق بذريعة دعم الارهاب والسعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، لأن الإرهاب ما بعد أحداث عام ٢٠٠١ بات يشكل العدو الأكثر خطورةً ومهدداً ليس للأمن القومي الأمريكي فحسب بل للأمن وللاستقرار العالمي ككل ، الأمر الذي دفع امريكا إلى تبني إستراتيجية جديدة للأمن القومي، تقوم على أساس مكافحة الإرهاب، محملةً نفسها مسؤولية قيادة تحالف دولي في حربها ضد الإرهاب " على اساس أن هجمات ١١ أيلول وقعت على أراضيها ".

**ثانياً: هدف البحث**

إن الهدف من البحث هو تحديد أثر أحداث ١١ ايلول في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠١ ، وبيان تلك التغيرات الامنية التي عقب الاحداث ومن ثم توظيفه للتوجه نحو منطقة الشرق الاوسط، واعلان الحرب على الارهاب واستخدام الضربة الوقائية ضد العراق بحجة دعم الارهاب والسعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل .

**ثالثاً: اشكالية البحث**

تكمن اشكالية البحث في معرفة ماهية أثر أحداث ١١ ايلول في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠١ ؟

١-هل استطاعت امريكا توظيف احداث ١١ ايلول للتوجه نحو منطقة الشرق الاوسط وفرض هيمنتها بالقوة ؟

٢-هل استطاعت امريكا من خلال حربها الوقائية على العراق من تحقيق الامن والاستقرار ونشر الديمقراطية في المنطقة ؟

**رابعاً: فرضية البحث**

في ضوء ما جاء في اشكالية البحث يمكن تحديد فرضية مفادها ( ان احداث الحادي عشر من ايلول٢٠٠١ كانت انعطافة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الداخلي والخارجي، واستطاعت توظيفها لوضع استراتيجية الامن القومي الامريكي واعلان الحرب على الارهاب، والتوجه نحو منطقة الشرق الاوسط واسقاط النظام السياسي العراقي من خلال استراتيجيتها الوقائية، بهدف تعزيز وتثبيت جنود وقواعد عسكرية فيه، ومواجهة الدول المعادية للولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن ضمان أمن اسرائيل وتعزيز الهيمنة على الساحة الدولية ومنع بروز منافسين لها .

**خامساً: منهجية البحث**

تم استخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال دراسة أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وما عقبها، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ وتحليلها أنموذجاً للحرب الوقائية التي شنها امريكا ضد الارهاب .

**سادساً: هيكلية البحث**

طبقاً لإشكالية البحث وفرضيته اقتضت البحث تضمين الرسالة، من مبحثين وخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث فضلاً عن المقدمة، تناول المبحث الأول: أثر احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق ، وقُسم الى مطلبين تناول الأول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمحاربة الارهاب بعد عام ٢٠٠١ ، وتناول الثاني تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ ،أما المبحث الثاني فتناول عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ،وقسم الى مطلبين تناول الاول إسقاط النظام السياسي العراقي وتأسيس نظام جديد بعد عام ٢٠٠٣ ، وتناول الثاني تأثير حل المؤسسة الأمنية والعسكرية على استقرار العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

## I. المبحث الأول

## أثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق.

انعكست أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ بشكل جلي على السياسة الخارجية الامريكية تجاه العالم ولاسيما منطقة الشرق الاوسط، لأنه اصاب مواقع حيوية وأثرت على مكانة الولايات المتحدة الامريكية وهيبتها من الناحية الدولية، وانهارت مزاعمها الامنية، وهو ما دفع القيادة الامريكية الى القيام بمراجعة شاملة لمفهوم الامن الداخلي ومؤسساته وبرامجه ضمن استراتيجيات جديدة، تأخذ في حسبانها التهديدات الداخلية بالقدر نفسه الذي تأخذ به التهديدات الخارجية.

ان الهجوم لم يبدأ من دولة معينة، يمكن الرد عليه، بما يعيد لامريكا مكانتها وهيبتها، ولم يكن أمام امريكا سوى اعلان الحرب على الارهاب والانظمة الدكتاتورية التي تدعم الارهاب تعادي الحرية والديمقراطية وفق الرؤية الامريكية، وتقسيم العالم الى محورين، إما أن تكون معنا ضمن محور الخير أو أن تكون ضدنا ضمن محمر الشر .

## I.أ. المطلب الاول

## إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمحاربة الارهاب بعد عام ٢٠٠١

إن إعلان امريكا " حربها على الإرهاب " شكل منحى جديداً في طبيعة العلاقات الدولية، وخاصةً فيما يتعلق بالحلف الذي تقوده في حملتها العالمية، لأن توظيف مسالة مكافحة الإرهاب في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مثّل مسوغاً مهماً للولايات المتحدة لتحقيق جملة من الأهداف السياسية، والاقتصادية والعسكرية التي بدورها تحقق غاية امريكا في الهيمنة على العالم والسيطرة على تسيير شؤونه على وفق ما يضمن مصالحها المنتشرة في أهم مناطق العالم، مستخدمةً في سبيل تحقيق هذه الأهداف جملة من الوسائل في مقدمتها الوسيلة العسكرية، إذ وظفت امريكا " الحرب الوقائية " بوصفها الوسيلة الأنسب في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه أينما وجد، .[١]

وبرزت أحداث ١١ من ايلول ٢٠٠١ كمتغير جديد في السياسة الدولية وبنمط خطير مختلف عن الهجمات الارهابية السابقة [٢]، فقد كانت ضربة قاصمة لأمريكا، وتكبده خسائر كبيرة مادية وبشرية ، وأحدث تغييراً في أولويات السياستين الداخلية والخارجية لأمريكا [٣] .

ووفرت ظاهرة الارهاب الذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مكاسب استراتيجية، اذ تمكنت امريكا من استثمار الهجوم عليها لإجاد عدو بالموصفات المطلوبة المتمثل في الارهاب الدولي[٤] ، وقد عبر الرئيس الاسبق( جورج بوش الأبن ) عن هذا التوظيف بقوله:

---

[١] أيان أنطوني ، الحد من انتشار الاسلحة في ظل البيئة الأمنية الجديدة ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، ترجمة : فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٥.

[٢] جيل كيبيل ، الفتنة حروب في ديار المسلمين ، ترجمة : نزار اورفلي ، دار الساقي للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٤١.

[٣] علي محمد أمنيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، دار السنهوري، بغداد، ط١، ٢٠١٦ ، ص٢٤٦

احمد ابراهيم محمود، احمد ابراهيم محمود ، الارهاب الجديد :الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية ، (٤)

مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد ١٤٧ ، ٢٠٠٢ ،ص٤٤

"رغم أن هذه فاجعة، فإنها فرصة نادرة لتحقيق أهداف عظيمة وفرتها للولايات المتحدة الأمريكية، بأن تضع استراتيجية شاملة متحررة من قيود الزمان والمكان[١]، ومن خلاله توجهت بقوة نحو منطقة الشرق الاوسط التي تعد مراكز القوة والسيطرة ومنابع النفط وخطوط نقل الطاقة العالمية. [٢]

ولقد أعلن الرئيس الاسبق ( جورج بوش الابن)، أمام الكونغرس والشعب الامريكي في تاريخ ٢٠ /٩/ ٢٠٠١، أن حربا قد شنت ضد امريكا، وانها تخوض حربا ضد الجهة التي قامت بشنها ولإعطائها طابعاً عسكرياً ودولياً اسندت مهمات العمليات الرئيسية منذ البداية إلى وزارة الدفاع [٣]، لذا حدد الرئيس الامريكي الاسبق ( جورج بوش الابن )، أبرز الملامح الاستراتيجية الشاملة الملائمة لحجم التهديد الموجه من قبل شبكة واسعة من التنظيمات الارهابية والدول الداعمة لها أو الدول الساعية للحصول على اسلحة الدمار الشامل على حد سواء [٤]

وعقب أحداث ١١ من أيلول عام ٢٠٠١ ،تلقت امريكا دعما سياسيا و قانونيا دوليا لم يسبق له مثيل، وعبر مجلس الأمن الدولي بالإجماع عن ادانته للهجمات واصراره على ان يكافح التهديد الذي تسببه الاعمال الارهابية للسلم والأمن الدوليين والتشديد على الحق الاساسي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وفي اليوم نفسه أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تلك الهجمات بشدة، وبررت امريكا عملياتها العسكرية واجراءاتها الأمنية بشكل رسمي أنها ممارسة طبيعية لحقوقها الاساسية في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، لذا اصدرت الامم المتحدة القرار رقم ( ١٣٦٨ )، والذي فوض من خلاله مجلس الأمن الدولي امريكا باتخاذ الاجراءات التي تراها لازمة للرد على المسؤولين عن اعتداءات ١١ من ايلول عام ٢٠٠١[٥]، ومن هنا انطلقت امريكا لإصدار وثيقة البيت الابيض بعنوان ( استراتيجية الأمن القومي الامريكي )، في ١٧ من أيلول عام ٢٠٠٢ [٦]، وحملت اسم الرئيس نفسه وسمي( بعقيدة بوش )، لتناسب الواقع، وتتجاوز ما كان مطروحاً عقب انتهاء الحرب الباردة، وممارسة الفعل التدخلي بأشكال مختلفة، وتفعيل مبادرة الدرع الصاروخي، ودعم توسيع

(١) سرمد عبدالستار امين، "نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية"، *دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد*، العدد٣٥، (٢٠٠٨): ص٩٩ .

(٢) يفينجي بريماكوف، *العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق* ، ترجمة: عبدالله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤ )، ص ٢٦.

(٣) سمير مرقس، *الامبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الاهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر*، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٣)، ص ١١٩.

(٤) خالد المعيني، *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة*، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط١. ٢٠٠٩)، ص٢٢٦.

(٥) صدام مرير الجميلي، *صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام الدولي*، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠١٦)، ص٣٣٥ .

(٦) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٤ .

العضوية في حلف شمال الأطلسي[١]، وتضمن هذه الاستراتيجية تحديد الهدف من اللجوء إلى الفعل الوقائي، أي المبادرة بالهجوم الفعلي لمنع هجوم محتمل دون استراتيجية الرد على الهجوم .[٢]

ومن أهم عناصر استراتيجية الامن القومي الامريكي ما يلي [٣] : -

١- الالتزام بالمحافظة على مركز امريكا كقوة عظمى وحيدة دون منافس .

٢- كيفية مواجهة الإرهابيين الذين قد يحصلون على أسلحة الدمار الشامل .

٣- تبني استراتيجية الدفاع الوقائي أي التحول من سياسة الردع إلى سياسة الهجوم، وهذا يعني أن امريكا ستعمل على تغيير أوضاعها من النمط المستكن إلى نمط التعرض بالهجوم الوقائي بهدف تأمين الدفاع عن النفس وطريقة توجيه ضربات وقائية .

٤- إعادة تعريف السيادة الوطنية ، لأن من حق امريكا التدخل في كل مكان للقضاء على التهديدات.

٥- تسمح امريكا لنفسها القيام بعمليات تدخلية دون العودة إلى القواعد والمعاهدات الدولية والتحالفات الأمنية، وذلك حينما تشعر بوجود خطر حقيقي تهدد أمنها ومصالحها

٦- حاجة امريكا لترتيب سياستها لمواجهة المخاطر لعدم قدرة الآخرين على ذلك.

## I.ب. المطلب الثاني

## تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ .

يبدو ان الادارة الأمريكية قد وظفت الاستراتيجية الوقائية في تعاملها مع العراق، تحت ذريعة امتلاكه اسلحة دمار شامل، وصلته بتنظيم القاعدة، ومن ثم فهو يمثل تهديداً لأمنها القومي، ومصدر خطر محتمل للأمن العالمي، وبحملة اعلامية عالمية واسعة هيأت الادارة الأمريكية الرأي العام الامريكي، ليقبل أخذ امريكا زمام المبادرة بالفعل، اي الاستباق في المبادرة من أجل الوقاية من كل تهديد محتمل قد يمثله العراق، حتى ولو اسس ذلك على

(١) أندرو باسيفيتش، *الإمبراطورية الأمريكية*، (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٦٩.
(٢) حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة*، العدد ١٥٠، (٢٠٠٢): ص٢٩٢- ٢٩٣ .
(٣)ايناس عبد السادة علي نعمة العنزي، "استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة"، (اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ )، ص٢١٨ .

افتراضات[١] ، اذ تعود الاهداف الأمريكية لحربها ضد العراق لعام ٢٠٠٣ ، إلى مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ، ابتداءً من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ [٢] واستمراراً للسياسة الخارجية الأمريكية لاحتواء وتقويض القدرات العراقية السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وبفعل طروحات ودعوات المحافظين الجدد للحرب على العراق ، صادق الكونغرس على مشروع " قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨ " ، وهو القانون الذي جعل من تغيير النظام العراقي ، سياسة امريكية رسمية [٣]، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ،تم تحديد العراق ضمن دول محور الشر.[٤]

ومن أهم تداعيات ادارة جورج بوش الابن، سيطرة المحافظين الجدد وأطروحاتهم التي تميل إلى التوسع العسكري ، إلى جانب دعمهم الواسع للمصالح الاسرائيلية ، التي جعلتها تولي اهتماماً كبيراً بمنطقة الشرق الاوسط وخاصةً العراق . [٥]

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ ، زادت التحركات والضغوطات الأمريكية ضد العراق ، فأتهم الرئيس الامريكي جورج بوش ، العراق امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٠٠٢ /٩/١٩ بخرق قرارات المنظمة الدولية ، وتحت الضغط والتأثير الامريكي اصدر مجلس الأمن في ٢٠٠٢/١١/٨ ، بالاجماع القرار رقم (١٤٤١) ، وبموجبه عد العراق في حالة خرق مادي لالتزاماته الدولية ، حتى وان سمح بعودة فرق التفتيش، وكان واضحاً تماماً ان توجهات الادارة الأمريكية ازاء العراق تقوم ايضاً على استبعاد كل حل دبلوماسي للصراع بينها وبين العراق، وظلت مصرة على العمل العسكري ضده، فهي ترى ان العراق يشكل خطراً وسيزداد في خطورتها المستقبلية اذا رفع الحصار عنه، ومن ثم فان القرار السليم بالنسبة لها هو اسقاط نظامه السياسي. [٦]

وبالتزامن مع تطور عمليات الحشد العسكري الامريكي، سعت الادارة الأمريكية إلى تأمين الموقف الداخلي، فمارست ضغوطها على الكونغرس من اجل الحصول على تأييده، بشأن توجيه ضربة عسكرية للعراق، ومع عدم حاجتها لموافقة الكونغرس، حرصاً منها على ان يكون استخدامها للقوة ضد العراق مسنودا بدعم من الكونغرس لدعم موقفها الداخلي والخارجي، حصلت على موافقة الكونغرس لشن الحرب على العراق تحت ذريعة امتلاكه اسلحة دمار شامل يمكن ان تصل عن طريقه إلى ايدي الارهابيين، لذا فان تأمين الموقف الداخلي لم يكن بمعزل عن دور وسائل الاعلام [٧]

---

(١) ازهار عبدالله حسن، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ التسعينات"، (اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٦)، ص١٨٢ .

(٢)كامران احمد امين، *السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة: دراسة تحليلية نقدية*، (بيروت: دار المعرفة للنشر و التوزيع، ط١، ٢٠٠٩)، ص٣٤٣ .

(٣) شيلدون رامبتون ، وجون ستوبر، *اسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق* ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص٥١-٥٢ .

(٤) ايناس عبد السادة علي نعمة العزي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ .

(٥) نعوم تشومسكي ، *الدول المارقة ، استخدام القوة في الشؤون العالمية* ، ترجمة : اسامة أسبر ، (الرياض: مكتبة العبيكان ، ط١ ، ٢٠٠٤)، ص٥٠ .

(٦) هنري كيسنجر ، "مصداقية القوة الأمريكية ومستقبل الناتو على كف الازمة العراقية"، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٠٠٣ ، ص١ .

( ٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

لقد شهد مجلس الأمن انقساماً واضحاً بين اعضائه، على اثر محاولة امريكا وبريطانيا الضغط عليه، لاصدار قرار يعقب القرار رقم (١٤٤١)، يجيز لها شن الحرب على العراق بدعوى امتلاكه اسلحة الدمار الشامل، التي يهدد بها أمن ومصالح امريكا والعالم ككل، وهذا ما يقتضي اللجوء إلى القوة لردع هذا الخطر قبل حدوثه، وذلك في اطار استراتيجية الحرب الوقائية، وبهدف تفادي اي نقد محتمل لسياستها تجاه العراق، اذ جعلت كل استخدام للقوة، يقدم في شكل ممارسة مشروعة لحق الدفاع الشرعي عن النفس، وسندها في ذلك المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة، الذي يقر بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس[١]، مع ان مبررات الخطر والعدوان التي نصت عليها المادة (٥١) لا تنطبق على العراق، لانـه لا يمثل خطراً يهدد أمن ومصالح امريكا والعالم، ولا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، علماً أن فرق التفتيش لم تثبت امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل [٢]، فالتقرير الذي قدمه هانز بليكس (رئيس المفتشين الدوليين) ، ومحمد البرادعي (رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية) اكد تعاون العراق الايجابي مع فرق ولجان التفتيش وعلى نحو دفع بقية اعضاء مجلس الأمن إلى اعطاء فرق التفتيش مدة اطول في العراق لانجاز مهماتها وفقاً للقرار رقم (١٤٤١) ، اضافة إلى ان العراق رزخ تحت حصار قاسٍ، وقرارات دولية لمدة طويلة جعلته بلداً مهدداً في أمنه وسيادته ووجوده[٣]، ومن ومن هنا جاء رفض مجلس الأمن اعطاء الغطاء القانوني لأمريكا بالتدخل العسكري في العراق، بسبب تعارض طلبها مع الشرعية الدولية [٤]

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن أحداث ١١ من أيلول لعام ٢٠٠١ ، كانت ضربة قاصمة للولايات المتحدة الأمريكية وفرصة لتوظيف مسألة مكافحة الإرهاب في إستراتيجية أمنها القومي، الأمر الذي ساعدها على قيادة تحالف دولي في حملتها ضد الإرهاب، واعتمدت على إستراتيجية الحرب الوقائية في القضاء على الإرهاب، كنموذج الحرب الأمريكية على أفغانستان ٢٠٠١ و الحرب على العراق ٢٠٠٣ وجعلت من هذه الاستراتيجية قاعدة أساسية تنطلق منها لتتحكم في شؤون منطقة " الشرق الأوسط " بما يؤمن ويضمن مصالحها وخاصةً فيما يتعلق بالسيطرة على نفط المنطقة، والتحكم بأسعاره، ونشر قواتها على شكل قواعد عسكرية، تضمن لها السيطرة على المنطقة .

## II. المبحث الثاني

### عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣

سنتناول في هذا المبحث عملية احتلال العراق واسقاط النظام السياسي وتأسيس نظام جديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ثم نبحث تأثير حل المؤسسة الأمنية والعسكرية وكيفية تأثيرها في تفاقم العنف والارهاب ومن ثم ظهور فصائل مسلحة تقاوم القوات الأمريكية في العراق،

(١) ازهار عبدالله حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٧ .
(٢) محمد الهزاط ، "الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، العدد٢٩٠ ، (٢٠٠٣): ص٣٠ .
(٣) ازهار عبدالله حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٨ .
(٤) عبد الحسين شعبان، "المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، العدد٢٩٧ ، (٢٠٠٣): ص ٦٣ .

وبيان مدى تأثير هذه التطورات السياسية والأمنية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

## II.أ. المطلب الاول

## إسقاط النظام السياسي العراقي وتأسيس نظام جديد بعد عام ٢٠٠٣

أعلنت امريكا في ١٩ / ٣ / ٢٠٠٣ بدأ العمليات العسكرية ضد النظام السياسي العراقي باستراتيجية( الصدمة والرعب )[١] ، وأنطلقت بهجوم جوي مكثف بالتوازي مع زحف بري في جنوب العراق تمكنت بعدها قوات الاحتلال من الاستيلاء على ام قصر وشبه جزيرة الفاو، والسيطرة على حقول نفط البصرة ، مع استمرار الزحف نحو العاصمة بغداد ، مستخدما القوة من خلال اسلوب التدخل العسكري المباشر (بصورة استباقية) وهو الاسلوب الاكثر فعالية في هذا المجال، لذا أستندت ضربات قوات التحالف بقيادة أمريكا على ثلاثة مرتكزات : [٢]

١-تدمير البنية الاساسية لمواقع الخصم على نحو تتعذر عليه ادارة الصراع.

٢-افقاد الخصم السيطرة على أركان الدولة وقواته المسلحة في وقت واحد ، على نحو تشيع الفوضى وتتضارب القرارات وتتصاعد الاصوات المعارضة لاسقاط النظام .

٣-عزل ميدان المعركة عن القواعد الرئيسة في الدولة وخفض روحها المعنوية ومن ثم احداث نصر كبير على قوات الخصم واجباره على التسليم والقاء السلاح ، وعلى اثرها تم تدمير البنية التحتية من طرق وجسور ومصانع وقواعد ومبان ومراكز القيادة والسيطرة والقصور الرئاسية ، فقد تمكنت بعدها القوات الأمريكية من اسقاط العاصمة بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ [٣] .

ومثلت الحرب الأمريكية على العراق ظاهرة مزدوجة بين تحرر من الاستبداد والوقوع تحت الاحتلال في آن واحد [٤] ، لأن غزو العراق من قبل امريكا واحتلالها قد أدخل الدولة في فراغ امني وسياسي واداري وقانوني وحالة من الفوضى والدمار في كل المجالات. [٥]

ويعود مشهد الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق إلى القصور في إدارة الأزمة من قبل سلطة ا لائتلاف المؤقتة، فقد أدت الإجراءات القاصرة وغير المنظمة إلى تفاقم الازمة وتعقيدها[٦]، لان وزارة الدفاع الأمريكية قد أوكل مهمة ادارة العراق بعد

---

(١) مصطفى جاسم حسين، "السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي ما بعد الحرب الباردة"، (اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨)، ص٢٢٩ .

(٢)احمد محمد وهبان، "تحليل ادارة الصراع الدولي" ،*جامعة الملك سعود، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية* ،العدد ١٤، (٢٠١٤): ص٤٢ .

(٣) نصير عاروري ، "حرب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركز الخوف وعولمة الإرهاب"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، مجلد ٢٦ ، العدد٢٩٧، (٢٠٠٣): ص٨١ .

(٤) لافا مهند ياسين، "الاتفاقيات الامنية الدولية ودورها في تحقيق الامن للدولة: دراسة في اتفاقية الاطار الاستراتيجي العراقية – الامريكية لعام ٢٠٠٨"،( رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين،٢٠٢٠)، ص ٣٩ .

(٥) منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، العدد ٣٥٢ ، السنة الثامنة والعشرون ، (٢٠٠٦): ص٢٤.

(٦) غسان سلامة ، *امريكا والعالم : اغراء القوة ومداها* ، ترجمة : مصباح الصمد ، ط٢، (بيروت: دار النهار ، ٢٠٠٦ )، ص٣٨ .

تغير النظام لمدة قصيرة إلى القوات العسكرية حتى وصول الحاكم العسكري ( جاي غارنر ) ولم يدم طويلا إلى أن حل مكانه ( بول بريمر) الحاكم المدني لسلطة الاتلاف المؤقتة في العراق في ٢٠٠٣/٥/١٢ متمتعا بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية [١]

أعلنت سلطة الاتلاف المؤقتة عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ بصلاحيات محدودة وأنبثقت منه "حكومة " ذات طبيعة انتقالية مثلما هو مجلس الحكم على ان يعهد بأمر مناقشة الدستور إلى مجلس " دستوري" [٢]، وضم المجلس ٢٥ عضواً من شخصيات عراقية معارضة لنظام صدام حسين من مختلف شرائح الطيف الوطني والسياسي والتكوين الديني والقومي العراقي توزعت مقاعد المجلس على النحو الآتي: خمسة اعضاء من السنة العرب، وخمسة اعضاء من الكورد، وثلاثة عشر عضوا من الشيعة، وعضو من التركمان، وآخر من المسيحيين الاشوريين.[٣]

وجاء قرار الامم المتحدة رقم (١٥١١) في ١٦ / تشرين الأول / ٢٠٠٣، داعياً مجلس الحكم إلى وضع برنامج وجدول زمني للفراغ من وضع القانون الاساسي، واجراء الانتخابات وفقاً للدستور المؤقت ولم تكن هذه الضغوط الدولية معزولة عن البحث عن سبل لمواجهة العنف المتصاعد، والتعجيل في العملية الانتقالية، واستمرار هذه التحولات السياسية ، هو الذي دفع امريكا باتجاه الاقرار بوجوب نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقته، وبالفعل وقعت امريكا اتفاقية مع رئيس مجلس الحكم ( جلال الطالباني ) في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣، لنقل السيادة إلى حكومة مؤقته بحلول تموز من عام/ ٢٠٠٤ . [٤]

وبعد خرق امريكا الشرعية الدولية باحتلالها العراق نجد ان مجلس الأمن في قراراته اللاحقة المتعلقة بالعراق أعطى غطاءا شرعيا لبقاء وتواجد القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق وإلغاء صفة الاحتلال عن امريكا [٥]، ففي ٢٠٠٤/٦/٨ اصدر مجلس الأمن القرار( ١٥٤٦ ) الذي أنهى بموجبه الاحتلال وعدّ قوات الاحتلال قواتاً متعددة الجنسية، الهدف من بقائها هو الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق ومحاربة الارهاب، وكان ذلك القرار بناء على طلب توجهت به الحكومة العراقية برئاسة ( أياد علاوي ) آنذاك إلى المجلس الأمن، وقد توالى تمديد وجود القوات المتعددة الجنسية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة. [٦]

---

(١)عبدالحسين شعبان، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥-٦٦

(٢)جيرمي سولت ، *تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي*، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، (دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٤٢٣ .

(٣)جورج قرم، *انفجار المشرق العربي من تأمين قناة السويس إلى غزو العراق*، ترجمة: محمد علي مقلد (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص٥٦٧-٥٧٠ .

(٤) فالح عبد الجبار، *متضادات الدستور الدائم*، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، دراسات، ٢٠٠٦)، ٢٠٠٦)، ص٦٤_٦٥

(٥)بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، القاهرة* ، العدد١٦١ ، (٢٠٠٥): ص٦١ .

(٦) فكرت نامق عبدالفتاح ، "العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع امريكا: دراسة تحليلية"، *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد* ، العدد١٣-١٤ ، (٢٠١١): ص ٣١ .

وفي يوم ٣٠ /٢٠٠٤/٦، تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، والتي جاءت نتيجة خطة قام بها (الاخضر الابراهيمي) مبعوث الامم المتحدة في تكوين حكومة تكنوقراط [١] على خلاف الاسس التي قام بها مجلس الحكم الانتقالي. [٢]

وبناءاً على تلك الخطة عين رئيس مجلس الحكم العراقي الشيخ (غازي عجيل الياور) رئيساً للجمهورية في حين كان الدكتور (اياد علاوي) رئيساً للوزراء، وفي اليوم نفسه اعلن رئيس الوزراء اسماء الوزراء الذين سيشكلون وزارات الحكومة المؤقته المكونة من ٢٥ حقيبة وزارية، وبذلك انحل مجلس الحكم المؤقت لتنتقل السيادة للعراقيين، وفي ٢٨ / حزيران من عام ٢٠٠٤ ، سلم (بول بريمر) إلى رئيس الوزراء الاسبق (اياد علاوي) وثيقة تسليم السيادة للعراقيين، فقد أستند النظام السياسي العراقي لتشكيل الحكومة على احزاب لا تمتلك القاعدة الشعبية، ولم تكن الشخصيات والاحزاب السياسية المكونة للوزارة تملك الخبرة الادارية لتحمّل مسؤولية ادارة شؤون البلاد في ظل الفوضى نتيجة حل المؤسسة الأمنية وتصاعد العنف والهجمات الارهابية . [٣]

تم انتخاب حكومة (دستورية) للبلاد على وفق نصوص الدستور المستفتى عليه، وبموجب تلك الانتخابات تم اختيار (ابراهيم الجعفري) رئيساً للوزراء، وقد نالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب، وادت اليمين الدستوري، واعلن رئيس الوزراء برنامج حكومته السياسي، واعلنت الكتل والقوائم الفائزة التزامها بالمبادئ والاسس المذكورة فيه، وبذلك انتهت المرحلة الانتقالية، وبدأت ما وصفت بالمرحلة الدستورية بحكومة الوحدة الوطنية، ليكون اول رئيس وزراء لفترة دستورية بعد تغيير نظام صدام حسين، فان فترة حكمه القصيرة ازدحمت بالكثير من المشاكل، مما دعا بقية الكتل الى مطالبته بالتنحي وعدم تأييد الكثير من الكتل الشيعية والسنية والكوردية له، لذا اتسمت فترة حكمه بالفوضى والتشتت، وغرق العراق في المشاكل الامنية والسياسية، واشتعال الاقتتال الطائفي، وسقوط ضحايا كثيرة فوق جسر الائمة في بغداد، وفضيحة ملجأ الجادرية وتعذيب المعتقلين، وتفجير مرقدي العسكري في سامراء، وبات الانفلات الامني تسود المدن العراقية وخاصة بغداد، مما ادى الى ارتفاع اصوات الكتل السياسية، وفي مقدمتها الشيعية لإقالة رئيس الوزراء الجعفري، وبعد عام من الحكم استقال من من منصبه وتولى( نوري المالكي ) رئاسة الحكومة الجديدة في ايار عام ٢٠٠٦[٤] ، ومع ومع بداية تشكيل حكومة رئيس وزراء الاسبق (نوري كامل المالكي)، اعلنت امريكا استراتيجية جديدة في العراق اسمتها (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)، وامتدت هذه الاستراتيجية من ايار عام ٢٠٠٦، إلى ايلول ٢٠٠٧ ، اذ ادركت امريكا منذ البداية أن الامور اصبحت خارج سيطرتها إلى حد ما، وبمحاولة من امريكا للخروج من المأزق الذي عاشته في العراق قدمت الادارة الأمريكية استراتيجيتها الجديدة بوصفها مقدمة لتقليص القوات الأمريكية الموجودة في العراق، وقد حددت هذه الاستراتيجية لائحة من الاهداف (القريبة، والمتوسطة،

---

(١) ادم روبرتس، *نهاية الاحتلال في العراق*، في ادم روبرس واخرون، *الاحتلال الامريكي في العراق صوره ومصائره*، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد ٤٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٨٥.

(٢) فراس عبد الرزاق السوداني، *العراق مستقبله بدستور غامض نقد قانون ادارة الدولة الانتقالية*، (عمان: دار عمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥)، ص ١٨٥.

(٣) لافة مهند ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .

(٤)محمد داخل السعدي ، ص١٣٢ .

والبعيدة المدى) ، وكان من بين تلك الاهداف : تلبية المعايير السياسية ، وبناء المؤسسات الديمقراطية، واعداد قوات أمنية وأستخباراتية فعالة وبنية اقتصادية قوية [١]

وبهذا فان امريكا في العراق بعد الاحتلال سعت إلى تشكيل حكومة موالية لها في بغداد واعادة بناء النظام الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي دعماً لها كالاتي : [٢]

اولاً:- استخدام العراق كمنطلق لتنفيذ سياساتها الأمنية من حيث موقعها الاستراتيجي.
ثانياً :- تعزيز القواعد العسكرية الأمريكية بصورة دائمة في الخليج.
ثالثاً : امتلاك قدرة كبيرة على احتواء مواجهة الدول المعادية او غير الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يؤدي انجازها إلى البدء بسحب قواتها في العراق
رابعاً : ضمان أمن (اسرائيل) وتعزيزه .

## II.ب. المطلب الثاني

## تأثير حل المؤسسة الأمنية والعسكرية على استقرار العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

إن الحرب على العراق واسقاط نظامه السياسي في عام ٢٠٠٣ ، أدى إلى انهيار هيكلة الدولة بكاملها، وتصاعد مستوى العنف والفساد والدمار والانقسام الطائفي في البلاد .[٣]

إن اصدار القرار رقم (١) قانون "اجتثاث البعث" [٤*] في ٢٠٠٣/٥/١٦ ، من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) ، والقرار رقم (٢) حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية وأجهزة الدولة الاخرى في ٢٠٠٣/٥/٢٣ [٥] ، أدّيا إلى فوضى وإنفلات أمني كبير، وان ممارسات قوات الاحتلال العشوائية والاجراءات القمعية المستفزة للعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة زادت حدة الكراهية واصبحت دافع قوي لانطلاق عمليات مقاومة عنيفة، أجبرت امريكا على زيادة عدد قواتها مع ارتفاع خسائرها المتزايدة في صفوف الجنود والآليات والمعدات.[٦]

إن تداعيات الحرب الأمريكية على العراق والقرارات التي اصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة تركت آثارها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يكمن في تفاقم مشكلة البطالة ، والتي وصلت إلى اكثر من ٥٠% من مجموع القوى العاملة في العراق، وتدني مستوى التعليم

---

(١) ازهار عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠ .
(٢) فاضل الربيعي ، *صندوق باندورا العراقي: اقفاص ووحوش (صورة العالم السفلي للاحتلال الامريكي ) من كتاب: استراتيجيه التدمير آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه ( الطائفية-الهوية-الوطنية-السياسات الاقتصادية )*، سلسلة كتب المستقبل العربي، (٤٩) ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦)،ص ٢٣.
(٣) بيتر غالبريث، *نهاية العراق*، ترجمه: اياد احمد، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧)،ص٢١.
(٤)اجتثاث البعث: قانون بمنع قيادات وكوادر حزب البعث من السيطرة على مراكز الدولة أو تولي المناصب *( المهمة العسكرية والسياسية و اقره الدستور بنص قانوني ، عقب احتلال العراق من قبل امريكا على اثره اقيل عشرات الالاف من العراقيين والاحالة إلى القضاء . المصدر : زيد سالم ، اجتثاث البعث اداة في المعركة الانتخابية ، العربي الجديد، بغداد، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:( تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٣/٤)https://www.alaraby.com.uk
(٥) حسين جاسم الخزاعي ، *داعش واثره على الأمن القومي العراقي*، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠١٥)، ص ٦٥-٦٨ .
(٦)بيتر غالبريث ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٩.

بشكل عام إلى جانب معدل الهجرة الكبيرة للعلماء والكفاءات إلى الخارج، وتجريد المجتمع العراقي من تاريخه الثقافي والحضاري عبر عمليات السلب والنهب والتخريب التي نالت من الآثار والمكتبات والجامعات وصروحاً ثقافية وتاريخية، الامر الذي يعني استمرار حالة العنف.[١]

ونتج عن الاحتلال تدمير تشكيلات المؤسسة العسكرية العراقية ومؤسساتها الأمنية من الشرطة والأمن والمخابرات، وأصبحت قواعد الجيش ومواقعها ومرافقها الاساسية والثانوية عرضة للخراب والنهب والتدمير، وانتشرت السلاح غير المنضبط في كل مكان .[٢]

واما بالنسبة للحالة الأمنية الداخلية، فقد ظهرت مليشيات وفصائل مسلحة غير منتظمة طائفية وقبلية ، اضافةً إلى وجود عناصر الشركات الأمنية الخاصة او ما يطلق عليها ( المرتزقة الجدد ) ، أمثال شركة بلاك وتر الأمنية وغيرها [٣] .

واصدر بول بريمر القرار رقم ١٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ ،الذي منح هذه الشركات حرية العمل في العراق لتأدية مهماتها بوصفها توفر خدمات حماية، وكذلك منحها حصانة قضائية تحميها من ملاحقة القانون العراقي لها، على نحو يكون افراد هذه الشركات بمنأى عن الاعتقال او الاحتجاز، وبهذا حاولت القوات الأمريكية التقليل من اعتمادها على جنودها النظاميين، وزيادة الاعتماد على عناصر شركات الحماية الأمنية، برغم أن الاستراتيجية الأمريكية على الصعيد العسكري – الأمني تهدف إلى تعزيز وجود عسكري دائم في العراق، وتشكيل أجهزة امنية عراقية داعمة لاستراتيجيتها [٤] ، فالأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية لم تكن أخطاء تكتيكية في سياق التخطيط لغزو العراق بل كانت نتيجة القرارات التي إتخذتها في حقبة ما بعد الاحتلال ، فكانت أخطاء استراتيجية لم تقتصر على البعد السياسي والأمني فحسب، بل نالت بآثارها التدميرية من البنية التحتية العراقية.[٥]

إن القرار (٢٢) بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ لاعادة تشكيل الجيش العراقي الجديد وبناءه وفق الرؤية الأمريكية بعد إقصاء بعض القادة الكبار من العسكريين التابعين للنظام السابق[٦] ، كانت محاولة لتخفيف المسؤلية عن كاهل قوات الاحتلال، وتحمل عبء القتال ضد الفصائل المسلحة المعادية للاحتلال، ومحاولة احتواء الغاضبين من منتسبي الجيش والقوات الأمنية

---

(١) أشرف محمد عبد الحميد كشك ، *تطور الأمن الاقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣ : دراسة في تأثير استراتيجية حلف ناتو*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ٢٠١٥)، ص ١٥٥-١٥٧ .

(٢)ايان دوغلاس ، *امريكا في العراق جريمة ابادة جماعية* ، من كتاب: *انتوني كودسمان وآخرون ، العراق تحت احتلال : تدمير الدولة وتكريس الفوضى* ،( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨)، ص٤٣-٥٦ .

(٣)حسين عبيد عيسى ، "المرتزقة الجدد"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت*، العدد٣٢٨ ، (٢٠٠٦): ص١٢٦-١٤٨ .

(٤) رائد الحامد، "المرتزقة في العراق: ميليشيات وفرق موت"، *مجلة المستقبل العربي، بيروت*، العدد٣٣٨، العدد٣٣٨، (٢٠٠٧): ص٩٦

(٥) بول بريمر، *عام قضيته في العراق، النضال لبناء غد مرجو*، ترجمة: عمر الأيوبي ، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦)، ص٣٩.

(٦)طارق كاكة رش محي الدين ، كاردو كريم رشيد،" الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الاوسط وتأثيرها على النظام السياسي في العراق نموذجا"، *مجلة جامعة التمية البشرية ، السليمانية* ، المجلد ٣ ، العدد٢ ، (٢٠١٧): ص٧٦١ .

المسرحين من الخدمة وكانت مهمته الاساسية دفاعية فقط [١]، لذا صدر القرار رقم (٩١) في ٢٠٠٣/٦/٧ ، سمح بموجبه انضمام منتسبي الفصائل المسلحة التابعة للاحزاب المشاركة في العملية السياسية ( البيشمركة الكوردية ، فيلق بدر،عناصر المؤتمر الوطني العراقي، الوفاق الوطني، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الدعوة، حزب الله العراقي ) لتشكيل القوات المسلحة العراقية الجديدة [٢]، لكن عملية الاعادة والتشكيل للجيش لم تفلح في تحقيق الأمن والاستقرار في المدن وحماية الحدود الاقليمية لانها لم ترتق إلى مستوى الكفاءة العسكرية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية من الارهاب والعنف والفساد.[٣]

ولمواجهة هذا المأزق الآخذ بالتصاعد، وبدلاً من الجهد الامريكي الفردي، كانت ثمة حاجة إلى عملية متعددة الاطراف وشفافة لادارة الشؤون العراقية، وهنا وجدت الادارة الأمريكية وفي اطار عملية مدروسة للتملص من مسؤولياتها، إنها بحاجة إلى اللجوء إلى الامم المتحدة كي تتولى دوراً قيادياً، في الوقت الذي كانت تحتفظ بوجودها العسكري الكبير في العراق، وبدون مثل هذا الدور للامم المتحدة لن تكون هناك شرعية لاية جهود ترمي إلى اصلاحات سياسية واقتصادية، وأن الاستقرار سيكون ابعد من ان يتحقق .[٤]

عجزت امريكا من تحقيق جميع أهدافها بعد الانتهاء من عملية احتلال العراق نتيجة اصدار مجموعة من القرارات التي زادت حدة الازمة وحجم الخسائر البشرية والمادية وارتفاع تكلفة الحرب إلى ارقام قياسية لم تكن في الحسبان سلفاً [٥]، وفضلاً عن ذلك لم تستطع تستطع الحكومة العراقية الجديدة معالجة اي من الملفات التي اعترضت طريقها، نتيجة الانهيار الشامل للدولة العراقية بعد السيطرة على بغداد، وتنامي حركة المقاومة العراقية التي تبنت حرب العصابات والكفاح المسلح لمواجهة الاحتلال وشيوع ثقافة المقاومة بين العراقيين[٦].

---

(١)أشرف محمد عبدالحميد كشك ، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧ .

(٢)علي عبد الامير علاوي ، *احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام* ، ترجمة : عطا عبدالوهاب ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩) .

(٣)كوردستان سالم سعيد، *أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق*، (السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٢٤٥ .

(٤)هاني فارس،" *الآثار السياسية-الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية، في كتاب كتاب العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث و توصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٤)، ص١١٧-١١٨ .

(٥)عبادة محمد تامر، *سياسة امريكا وادارة الازمات الدولية ( ايران ، العراق، سورية ، لبنان أنموذجا )*، (دوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط١ ، ٢٠١٥)، ص١٩٧

(٦)لافا مهند ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ .

ومع كل محاولات الامريكية لاستتباب الامن والاستقرار وتقليل الخسائر ونشر الديمقراطية، إلا أن الامور لم تهدأ، لذا لجأت الى إجراء مجموعة من التعديلات في سياستها تجاه العراق [١]، وإيجاد اطار سياسي لخروج امريكا من المأزق العسكري والسياسي والأمني في العراق[٢]، فكان التوقيع بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٧ على ( اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق وامريكا ) و ( اتفاقية انسحاب قوات امريكا من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها الموقت فيه ) وكان هذا الاتفاق نتاج مرحلة اتسمت بعوامل عديدة سارعت في انجازهما، ومن هذه العوامل: [٣]

١- تزايد الضغط العراقي باتجاه انسحاب القوات الأمريكية من العراق والخلاص من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وجدولة انسحابها وفق مواعيد محددة بتأثير العامل الشعبي، وتنامي الدور الايراني المؤثر في القرار السياسي العراقي، وساهم الطرفان في حسم الموقف وتقديم مخرج ما لحالة التوتر الأمني والاقليمي الدائم التي ميزت مسار الازمة العراقية خلال تلك الحقبة، وجدت ادارة الرئيس الاسبق ( جورج بوش الابن ) نفسها مضطرة إلى اجراء ترتيبات معينة في العراق نتيجة الحالة الضاغطة لملف ايران النووي الذي بدأ في المدة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ في أوج تطوره.

٥- سعت الادارة الأمريكية إلى تقديم العراق كنموذج في التحول الديمقراطي للدول العربية، والسيطرة على النفط العراقي، والعمل على تحويل العراق إلى قاعدة دائمة للوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي .

٦- توظيف العراق كقاعدة امنية لمواجهة التهديدات سواءاً كانت من جماعات مسلحة كتنظيم القاعدة ام حزب الله ام دول مجاورة.

٧- الاستفادة ممّا حققته القوات الأمريكية لضمان تدفق النفط من المنطقة ، وضمان امن اسرائيل .

٩- أرادت امريكا من هذه الاتفاقية ابعاد مخاوف اقتراب الصين وروسيا واليابان، والاتحاد الاوربي من منطقة الخليج ولا سيما العراق.

١١- استطاعت امريكا عن طريق هذه الاتفاقية جعل العراق الجبهة الاولى في محاربة الارهاب واستخدام قواعدها العسكرية في العراق للدفاع عن مصالحها في المنطقة، وتطويق بؤر التوتر والنزاعات .

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن الحرب على العراق واسقاط نظامه السياسي من قبل امريكا والدول المشاركة في الحرب لم تكن عملية عسكرية عسيرة عليهم من حيث السيطرة على

---

(١) محمد طي، "مشاكل الاتفاقية العراقية – الأمريكية، في كتاب: نقد وتحليل الاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية"، *الندوة الفكرية حول: مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتب، مركز العراق للدراسات ، بيروت* ، ط١ ، (٢٠٠٩): ص١٢٣ .

(٢) محمد السعيد ادريس، "الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة* ، العدد١٧٥، (٢٠٠٩): ص١٩ .

(٣)لافا مهند ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤-١٢١ .

الوضع وتحقيق النصر، بل إن التحديات الحقيقية للسيطرة على الوضع القائم كانت عسيرة على القوات الأمريكية لتتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

## الخاتمة والاستنتاج

استهدفت الدراسة الاسهام في تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، في السياسة الامريكية تجاه العراق، ومسألة مكافحة الإرهاب " في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي باتت تشكل أولوية أولى في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/٢٠٠١، وكيف استطاعت امريكا أن توظف مسألة " مكافحة الإرهاب " في تحقيق أهدافها وغاياتها بما يضمن هيمنتها على العالم، وضمان مصالحها فيه، وطبيعة الوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف والغايات، ودراسة أنموذج تطبيقي لحرب امريكا ضد الإرهاب من خلال دراسة " حربها على العراق " عام ٢٠٠٣، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها بما يأتي:

١-اتسمت مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، بظهور الارهاب بشكل جديد من حيث التخطيط وآليات العمل وتوسيع في النشاطات على المستوى الدولي وضرب الاهداف الاستراتيجية في عقر دار الخصم .

٢-هيأت أحداث الحادي عشر من أيلول الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية في أن " توظف مسألة مكافحة الإرهاب " في إستراتيجية أمنها القومي، الأمر الذي ساعدها على قيادة تحالف دولي في حملتها ضد الإرهاب.

٣-استطاعت امريكا بعد إعلانها الحرب على الإرهاب أن تحقق جملة من الأهداف السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالهيمنة على العالم، والأهداف الاقتصادية " والسيطرة على منابع النفط الرئيسة في العالم"، والأهداف العسكرية " وانتشار القواعد والقوات الأمريكية في أهم مناطق العالم بما يضمن مصالحها وأمنها

٤-استخدمت امريكا وسائل عديدة سبيلاً لتحقيق أهدافها من وراء حربها ضد الإرهاب، فهناك الوسائل السياسية، والاقتصادية، والثقافية والعسكرية، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه الوسائل السابقة مجتمعةً مع بعضها، إلا أن الوسيلة العسكرية كانت ولا تزال من أهم الوسائل التي وظفتها امريكا في حملتها ضد الإرهاب وكان ذلك من خلال اعتماد امريكا على إستراتيجية الحرب الوقائية.

٥-إن اعتماد مبدأ الحرب الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية قدم الكثير من الفرص للولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً فيما يتعلق بحربها الوقائية ضد العراق الذي جعلت منه قاعدة أساسية تنطلق منه لتتحكم في شؤون منطقة " الشرق الأوسط " بما يؤمن ويضمن مصالحها وخاصةً فيما يتعلق بالسيطرة على نفط المنطقة، والتحكم بأسعاره، ونشر قواتها على شكل قواعد عسكرية، مما يضمن لها السيطرة على المنطقة، وفي الوقت نفسه كانت وما يزال هناك تحديات كبيرة امام الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، مفادها الانقسام السياسي والطائفي، بقايا الارهاب والمليشيات والفصائل المسلحة، التدخلات الاقليمية لدول الجوار، تشتت الولاءات الوطنية، البطالة وسوء الخدمات وانتشار الفساد الاداري والمالي، هشاشة المؤسسات العسكرية والامنية للسيطرة على زمام الامور وضبط المليشيات المسلحة .

## قائمة المصادر

**أولاً : الكتب العربية و المترجمة :**


١. ادم روبرتس، *نهاية الاحتلال الامريكي في العراق صوره ومصائره*، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد ٤٣ ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥ .
٢. أشرف محمد عبدالحميد كشك، *تطور الامن الاقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣: دراسة في تأثير استراتيجية حلف ناتو*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ٢٠١٥ .
٣. *الافكار وسائل البناء الامبراطوري* ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٩.
٤. أيان أنطوني، *الحد من انتشار الاسلحة في ظل البيئة الامنية الجديدة* ، *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي* ، الكتاب السنوي ، ترجمة : فادي حمود وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
٥. ايان دوغلاس، *الولايات المتحدة في العراق جريمة ابادة جماعية*، من كتاب: انتوني كودسمان وآخرون، *العراق تحت احتلال : تدمير الدولة وتكريس الفوضى* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
٦. بيتر غالبريث ، *نهاية العراق*، ترجمة: اياد احمد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧.
٧. جورج قرم، *انفجار المشرق العربي من تأمين قناة السويس الى غزو العراق*، ترجمة: محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦ .
٨. جيرمي سولت ، *تفتيت الشرق الاوسط : تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي*، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٩. جيل كيبيل، *الفتنة حروب في ديار المسلمين* ، ترجمة : نزار اورفلي ، بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤
١٠. حسين جاسم الخزاعي ، *داعش واثره على الامن القومي العراقي*، لندن: دار الحكمة، ٢٠١٥.
١١. خالد المعيني، *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة* ، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠٠٩ .
١٢. سمير مرقس، *الامبراطورية الامريكية ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الاهلية الى ما بعد ١١ سبتمبر* ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
١٣. شيلدون رامبتون، وجون ستوبر، " *اسلحة الخداع الشامل : استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق* ، ترجمة : مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤.

١٤. صدام مرير الجميلي، *صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام الدولي*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠١٦.
١٥. طارق عبد الحافظ الزيدي ، *فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول* ، بغداد ، دار قناديل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٧.
١٦. عبادة محمد التامر، *سياسة الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية ( ايران – العراق – سورية – لبنان انموذجا )*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ط١ ، ٢٠١٥ .
١٧. علي عبد الامير علاوي، *احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام* ، ترجمة : عطا عبدالوهاب ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٩
١٨. علي محمد أمنيف الرفيعي، *القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الامريكية* ، بيروت: دار السنهوري ، ط١ ، ٢٠١٦.
١٩. غسان سلامة ، *امريكا والعالم : اغراء القوة ومداها* ، ترجمة : مصباح الصمد ، ط٢، بيروت: دار النهار ، ٢٠٠٦
٢٠. فالح عبد الجبار، *متضادات الدستور الدائم* ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسات ، ٢٠٠٦ .
٢١. فراس عبد الرزاق السوداني، *العراق مستقبله بدستور غامض نقد قانون ادارة الدولة الانتقالية* ، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥.
٢٢. كامران احمد امين، *السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة : دراسة تحليلية نقدية* ، بيروت: دار المعرفة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٩
٢٣. كوردستان سالم سعيد ، *أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق*، السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨
٢٤. محمد طي، *مشاكل الاتفاقية العراقية – الامريكية، في كتاب : نقد وتحليل الاتفاقية الامنية الامريكية – العراقية*، الندوة الفكرية حول: مؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الامريكية – العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتب، بيروت: مركز العراق للدراسات، ط١، ٢٠٠٩.

٢٥. فاضل الربيعي، *صندوق باندورا العراقي : اقفاص ووحوش (صورة العالم السفلي للاحتلال الامريكي) من كتاب : استراتيجيه التدمير آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه ( الطائفية-الهوية-الوطنية-السياسات الاقتصادية )*، سلسلة كتب المستقبل العربي ، (٤٩) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١،٢٠٠٦ ، ص ٢٣.
٢٦. نعوم تشومسكي ، *الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون العالمية*، ترجمة : اسامة أسبر، الريا: مكتبة العبيكان ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
٢٧. هاني فارس ، *" الآثار السياسية-الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية ، في كتاب العراق والمنطقة بعد الحرب : قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي*

*والاجتماعي* ، بحوث و توصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٤

٢٨. هنري كيسنجر ، *النظام العالمي الجديد : تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ* ، بيروت: دار الكتاب العربي ، ٢٠١٦ .

٢٩. يفينجي بريماكوف، *العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق* ، ترجمة: عبدالله حسن، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.

**ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية :**

١. ازهار عبدالله حسن ، "السياسة الامريكية تجاه العراق منذ التسعينات"، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٦

٢. أندرو باسيفيتش، "الإمبراطورية الأمريكية"، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

٣. ايناس عبد السادة علي نعمة العزي، "استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة"، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦

٤. لافا مهند ياسين، "الاتفاقيات الامنية الدولية ودورها في تحقيق الامن للدولة: دراسة في اتفاقية الاطار الاستراتيجي العراقية – الامريكية لعام ٢٠٠٨"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين،٢٠٢٠، ٢٠١١ .

٥. مصطفى جاسم حسين ، "السياسة الخارجية الامريكية والمشرق العربي ما بعد الحرب الباردة"، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨

**ثالثاً: الدوريات والمجلات و البحوث الاكاديمية :**

١. احمد ابراهيم محمود، "الارهاب الجديد :الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، *مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة* ، العدد ١٤٧ ، ( ٢٠٠٢).

٢. ٧-احمد محمد وهبان، "تحليل ادارة الصراع الدولي"، *جامعة الملك سعود، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية* ،العدد ١٤ ، (٢٠١٤).

٣. ١٣- بهجت قرني ، "من النظام الدولي الى النظام العالمي"، *مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، القاهرة* ، العدد١٦١ ، (٢٠٠٥).

٤. ١٩- حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة" ، *مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة* ، العدد ١٥٠ ، (٢٠٠٢).

٥. ٢٨- رائد الحامد ، "المرتزقة في العراق: ميليشيات وفرق موت"، *مجلة المستقبل العربي ، بيروت* ، العدد٣٣٨ ، (٢٠٠٧).

٦. حسين عبيد عيسى ، "المرتزقة الجدد"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، العدد٣٢٨ ، (٢٠٠٦).

٧. سرمد عبدالستار امين ، "نموذج القيادة الامريكية للنظام العالمي الجديد : دراسة تحليلية ، دراسات دولية"، *مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد* ، العدد٣٥ ، (٢٠٠٨).
٨. عبد الحسين شعبان، "داعش واخواتها واعادة تدويل المسالة العراقية"، *مجلة حمورابي*، العدد١٠، السنة الثالثة، (٢٠١٤).
٩. فكرت نامق عبدالفتاح ، "العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية :دراسة تحليلية"، *مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد* ، العدد١٣ ، (٢٠١١).
١٠. محمد السعيد ادريس ، "الاتفاقية الامنية العراقية بين طهران وواشنطن"، *مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة* ، العدد١٧٥ ، (٢٠٠٩).
١١. محمد الهزاط، "الحرب الامريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، العدد٢٩٠ ، (٢٠٠٣).
١٢. منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، العدد ٣٥٢ ، السنة الثامنة والعشرون ، (٢٠٠٦).
١٣. نصير عاروري ، "حرب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركز الخوف وعولمة الإرهاب"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، مجلد ٢٦ ، العدد٢٩٧، (٢٠٠٣) .
١٤. هنري كيسنجر ، "مصداقية القوة الامريكية ومستقبل الناتو على كف الازمة العراقية"
١٥. وليد الزبيدي ، "العراق المأزق والخلاص"، *مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت*، العدد٣٨٦ ، (٢٠١١).